

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبدول صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الستمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى - (المميز عليه متقابلاً) - / حامد عبدالله حاجم - رئيس المجلس البلدي لقضاء بييجي/[إضافة لوظيفته وكيله المحامي طارق المعمرى .
المميز عليه - المدعى عليه - (المميز متقابلاً) - / رئيس مجلس محافظة صلاح الدين [إضافة لوظيفته وكيله المحامي شوكت سامي السامرائي .

الادعاء /

ادعى المدعى (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٣ اصدر مجلس محافظة صلاح الدين قراراً بعده (٥٩٧) يقضي بإقالة موكله من منصبه (رئيس مجلس البلدي لقضاء بييجي) خلافاً لأحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وأنه قد تظلم لدى المدعى عليه/[إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ الا انه لم يبيت به رغم مرور المدة القانونية ، أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٢ طالباً الحكم بإلغاء قرار رئيس مجلس محافظة صلاح الدين القاضي بإقالة موكله مع الحكم بإعادته إلى منصبه ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢ بعده اضماره (٢٠١١/ق/١٨٩) حكماً برد دعوى المدعى شكلاً بإقليمتها خارج المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ، طعن وكيل



المميز (المدعي) - رئيس المجلس البلدي لقضاء بيجي/إضافة لوظيفته) بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/٦ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها . كما طعن وكيل المميز عليه (المميز متقابلاً - رئيس مجلس محافظة صلاح الدين/إضافة لوظيفته) بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/٢٥ طالباً تصديق القرار محل الطعن بعد تصحيح الخطأ المادي الوارد فيه وللأسباب المذكورة .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعانيين التميزيين مقدمان ضمن المدة القانونية قرر قبولهما ونظرهما معاً كما لوحظ ان المدعي (المميز) وضع لائحة تميزية أخرى بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣ وصفها بلائحة توضيحية . ولدى النظر في الموضوع تبين ان المدعي عليه (المميز عليه) تضمنت لاحته ان محكمة القضاء الإداري كان عليها تطبيق قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون (١٥) لسنة ٢٠١٠ مادته الأولى وانتهى بقوله كان على المحكمة ان تصدر قراراً برد الدعوى من حيث النتيجة مما يفهم من لاحته انه يرى وجوب تطبيق قانون آخر لهذا فان طلبه اذا شاء ان يقيم دعوى جديدة وفق المادة الخامسة من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ويقدم مستنداته فيها . عليه وحيث ان المدعي (المميز) كان قد طلب بدعواه إلغاء أمر (إقالته) المرقم (٥٩٧) الصادر في ٢٠١١/١/٢٣ حيث تظلم في ٢٠١١/١/٢٥ وأقام الدعوى في ٢٠١١/٥/٢٣ فيكون قد أقامها خارج المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ فيكون قرار محكمة القضاء الإداري برد الدعوى شكلاً صحيحاً قرار تصدقه ورد الطعون التمييزية



كُو٧ مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١١/٩٤/٨٧ اتحادية/تمييز/

عملأً بحكم المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٠/١٨ .

محدث محمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

علياء حسين

٣